مقومات وتحليل السلامة المصرفية في العراق للمدة 2005-2019[1]

الباحثة / ياسمين سليم كاظم
كلية الادارة والاقتصاد - الجامعة العراقية

أ.م.د. عادل منصور فاضل
كلية الادارة والاقتصاد - الجامعة العراقية

تاريخ القبول: 2022/5/15
تاريخ التشر:2022/10/1

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم السلامة المالية للمصارف التجارية على مدى خمسة عشر عامًا من 2005 إلى 2019 لخمسة عشر مصرفًا تجاريًا. تستند الدراسة إلى فرضية أن المصارف التجارية العراقية في وضع مقبول مالياً. وان نموذج (CAMELS) مناسب لقياس السلامة المالية.تم تنفيذ عملية التقييم باستخدام نموذج(CAMELS)، حيث تم قياس العناصر الستة الممثلة: كفاية رأس المال، وجودة الأصول، وربحية كفاءة الإدارة، والسيولة، والحساسية لمخاطر السوق. وأظهرت النتائج حصول المصارف على نسب جيدة لكفاية رأس المال والسيولة والحساسية لمخاطر السوق، وكفاءة الإدارة والأرباح، وجودة الأصول. لذلك فإن تقييم المصارف التجارية العراقية يعكس وضعاً مقبولاً وسليماً نسبياً ، مع بعض النواقص التي تحتاج إلى معالجة . مثل كفاءة الادارة، وحساسية السوق، ومن التوصيات هي تكليف مديرين كفوءين، والاهتمام بالاستثمارات الخارجية لانها تعكس حساسية السوق.

Abstract:

This study aims to assess the financial soundness of commercial banks over a fifteen-year period from 2005 to 2019 for fifteen commercial banks. The study is based on the premise that Iraqi commercial banks are in a financially acceptable position. The CAMELS model is suitable for measuring financial soundness.The evaluation process was carried out using the CAMELS model, where the six elements represented were measured: capital adequacy, asset quality, profitability, management efficiency, liquidity, and sensitivity to market risks. The results showed that banks obtained good ratios of capital adequacy, liquidity, sensitivity to market risks, and efficiency Management, profits, and asset quality. Therefore, the evaluation of Iraqi commercial banks reflects an acceptable and relatively sound situation, with some shortcomings that need to be addressed, such as management efficiency, market sensitivity, and among the recommendations is the assignment of efficient managers, and attention to foreign investments because it reflects the sensitivity of the market.

مقدمة:

تلعب المصارف دورًا مهمًا في الاقتصادات الوطنية والدولية، حيث ترتبط رفاهية الاقتصاد بسلامة نظامها المصرفي، ويوفر القطاع المصرفي الفعال والسليم ماليًا أساسًا لتحقيق الاستقرار في النظام المالي من خلال التخصيص المناسب والاستخدام الأمثل للموارد المالية. ولا تعني السلامة المالية دراسة الوضع المالي للمصرف بشكل عام، اذ لابد من دراسته بشكل دقيق وبجميع عناصره المؤثرة، ووفق المعايير الدولية المتعارف عليها، وان عدم الاهتمام باي عنصر من عناصر السلامة يفقد السلامة المالية اهميتها ويشوبها النقص في التحليل مما يعرضها الى مخاطر لم تكن محسوبة، وللسلامة المالية مقومات تسادها في تحقيق اهدافها المالية. ولتحقيق السلامة المالية وتجنب المخاطر يستلزم القيام بإصلاحات ومقومات تكون ساندة للمحافظة عليها او لتطويرها، وهذه الإصلاحات اما ادارية او مالية تعمل بشكل او باخر على تحسن العمل في المؤسسات المصرفية، وان النظام المالي السليم في ظل الاصلاحات يمكن أن يحسن الأداء الاقتصادي للبلدان وكذلك يمنع آثار الاضطرابات غير المتوقعة.

[1] بحث مستل من رسالة ماجستير

مشكلة البحث:

تعرضت العديد من الدول المتقدمة والنامية لأزمات مالية اختلفت في شدتها ومدى مؤسساتها المالية، مما أدى إلى انهيار العديد منها ، وطالبت بالتحليل والتقييم المستمر لأوضاعها المالية للتخفيف من حدة هذه الأزمات. ونتيجة العولمة المالية بين الدول اوجب دراسة أوضاع المصارف العراقية من مؤشرات السلامة المالية المتمثلة بكفاية رأس المال وجودة الموجودات او الاصول، وكفاءة الإدارة، والربحية، والسيولة، والحساسية لمخاطر السوق في تحقيق السلامة المالية للمصارف العراقية، ولتكون المصارف كفوءة.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من حقيقة أن مؤشرات السلامة المالية تعتبر أداة إنذار مبكر لإمكانية تعرض النظام المصرفي لأزمات مالية تمكن متخذي القرار أو صانعي السياسات من اتخاذ السياسات والإجراءات الوقائية اللازمة لمنعها. حدوث أزمة أو تقليل آثارها.

فرضية البحث:

أن المصارف التجارية العراقية في وضع مقبول مالياً. وان نموذج كاملز مناسب لقياس السلامة المالية

اهداف البحث

تهدف الدراسة إلى التعرف على مدى امكانية المصارف التجارية المالية في مواجهة الأزمات المصرفية، من خلال تقييم مؤشرات السلامة المالية لهذه البنوك.

المبحث الاول/ اصلاح النظام المصرفي ومقومات السلامة المالية المصرفية في العراق

المحور الاول: اصلاحات القطاع المصرفي في العراق بعد 2003

عرف قانون المصارف العراقي رقم (94) لعام (2004) المصرف بأنه كيان حاصل على تصريح أو ترخيص لممارسة الأعمال المصرفية وبموجب هذا القانون. (حيوي ، 2015 : 11) تم تعريفها بموجب قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لعام (2004) على أنها كيان حاصل على ترخيص أو تصريح بموجب قانون المصارف يسمح لها بالمشاركة في الأنشطة المصرفية، واخذت المصارف تمارس عدة اعمال بموجب القانون منها:-(تقارير متنوعة للمصارف العراقية)

1- تتعامل المصارف التجارية بأشكال الودائع، وبالتالي توفر للمدخرين والمستثمرين فرصًا لاستثمار مدخراتهم، حيث تعد الودائع الجارية والمدخرات وشهادات الإيداع فرصًا استثمارية قصيرة الامد او الاجل.

2- المصارف تقدم خدماتها المصرفية لجميع العملاء، أي أن خدماتها لا تنحصر على خدمة قطاع دون القطاعات الأخرى، والمصارف غير المكلفة بخدمة مجموعة معينة من الأفراد.

3- تقدم المصارف القروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل مما يوفر فرصًا متنوعة للمقترضين والمستثمرين.

4- هناك حرية لدى المصارف في تمويل مجموعة متنوعة من مشاريع التنمية كالصناعية والخدمية والتجارية والزراعية. وادخل عدة اصلاحات جوهرية في عمل المصارف.

5- تقدم المصارف عددًا من الخدمات غير التقليدية مثل الخدمات الآلية، وخدمات استشارية، ودراسة الجدوى والاستشارات المالية والخدمات الشخصية للعملاء.

وفي عام (2010) أصدر المصرف المركزي العراقي العديد من اللوائح والتعاميم التي تحكم عمليات المصارف المؤسسة في العراق. الأهم من ذلك أصدر المصرف المركزي العراقي سلسلة من اللوائح المعروفة مجتمعة باسم اللوائح التي تسهل تنفيذ قانون المصارف رقم (94) لعام (2004)، توضح هذه اللوائح بالتفصيل المتطلبات والإجراءات الشكلية لمنح التراخيص والتصاريح للمصارف، فضلاً عن توفير معلومات حول عملية وإجراءات المصارف المندمجة، والتصفية الطوعية والإجبارية للمصارف. وتفصل اللوائح المذكورة تفاصيل الائتمان والسيولة والتركيز الاقتصادي وضوابط المخاطر المطبقة بشكل عام على المصارف، والعمل على مراقبة السلامة المصرفية (تقرير المصرف المركزي العراق، 2016: 65)

وفي عام (2011) أصدر المصرف المركزي العراقي أيضًا لائحة استيراد العملات الأجنبية للمصارف المرخصة رقم (4) لعام (2011)، تمنح اللائحة المذكورة المصارف المرخصة الحق في استيراد العملات الأجنبية إلى العراق، بشرط موافقة المصرف المركزي العراقي، ووفقًا للمتطلبات والإجراءات التي تم تحديدها في اللائحة.

وفي عام (2014)، أصدر المصرف المركزي العراقي نظام الدفع الإلكتروني رقم 3 لعام 2014، وينظم القانون إجراءات تسجيل شركات الدفع الإلكتروني، والظروف التشغيلية ذات الصلة المطبقة على هذه الشركات والأنظمة. ووفقًا لقانون المصرف المركزي العراقي رقم (56) لعام (2004) وقانون المصارف رقم 94 لعام 2004.

كما أصدر المصرف المركزي العراقي أيضًا لائحة تبادل المعلومات الائتمانية لعام 2004، والتي تهدف إلى تنظيم العلاقات بين الأطراف المشاركة في نظام تبادل المعلومات الائتمانية بما في ذلك المصرف المركزي العراقي، والمستفيدون، ومقدمو المعلومات، والمستخدمون، والعملاء، (تقرير المصرف المركزي العراق، 2015: 35)

كذلك تم إدخال قانون الصيرفة الإسلامية رقم 43 لعام 2015، والذي يتعامل حصريًا مع المصارف الإسلامية (بشكل منفصل عن متطلبات المصارف التقليدية)، ينظم هذا القانون عمليات المصارف الإسلامية، ويوضح إجراءات إنشاء مصرف إسلامي في العراق، بما في ذلك متطلبات الحصول على ترخيص من المصرف المركزي العراقي.

المحور الثاني: مقومات السلامة المصرفية في العراق

اولا- الاجراءات الاصلاحية: تبنت السياسات المالية والنقدية والسلطات خلال عام 2004 الى وضع المفاهيم الاساسية للخريطة الاقتصادية والتشريعية محاولة لاندماج القطاع المالي في العراق بالعولمة المالية، ومن ثم انتهجت في محاورها المختلفة على تطبيق اسس تحرير السوق، حيث تبنت السياسات التحررية بعد عام 2004 سياسات انفتاحيه وتعاملات مصرفية دولية، شجع ذلك الى تأسيس قواعد تشريعية تتوافق وفق فواعد نظام السوق، وساعدت في تحسن الوضع المالي والنقدي، وانتهت ملامح الانحسار المصرفي بعد عقوبات اقتصادية دامت عقد من الزمن، ادت الى تشويه وتضييق نظامه المالي، وانعزاله عن المحيط المالي الدولي، ولذلك كانت الادارة المالية والمصرفية في العراق بعيدة عن التطورات الدولية، وبعد البدء بالاصلاحات اخذت تتراكم المهارات والخبرات والامكانات في المصارف العراقية، ودخلت في المعارف المالية العالمية، والاهم من ذلك في وسط هذه البيئة، ان السياسة النقدية حققت اهدافها المنصوص عليها في قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لعام 2004 محققة نجاحات في الاستقرار الاقتصادي، والسلامة المالية (صالح، 2015 :3)

وبهذا اخذت ادارة المصارف الحديثة ان تتفاعل مع الواقع المالي المتطور، والبدء في مسارات التوجهات الاصلاحية لمختلف الانظمة المالية الحديثة الإقليمية والعالمية، وانسجاما مع سياسة التحرر على السوق والاندماج في العالم المالي، كان من الضرورة اجراء تغييرات جذرية في الإدارة المالية الخاصة وحتى داخل المؤسسات الحكومية، بما يتلائم مع التغييرات الحديثة، لان الادوات الكلاسيكية في إدارة المصارف قبل 2003 غير قادرة على التعامل مع المستجدات والتعاملات المتطورة(مجلة البنك المركزي العراقي، 2018 :27) ، ومن التوجهات ولإصلاحات والتي تعمل على رفع اداء وكفاءة السلامة المصرفية هي من ابرزها :-(الشمري،2018 :241)

1- وفقا لفلسفة الادارة المالية للمصارف تحررت أسعار الفائدة، مما سمح لقوى السوق بتحديدها وفق العرض والطلب، وسمح هذا التغيير بالاستفادة كلفة الفرصة البديلة.

2- أن التطور في نظام عمليات الدفع الالي المصرفي، أدى إلى معرفة تدفق الأموال داخل العراق، وخزن قاعدة بيانات ودقيقة للتحويلات والتعاملات المصرفية. حيث عمل النظام بربط البنك المركزي بالمصارف ووزارة المالية، وعمل على خفض المخاطر المتعلقة بالسيوبة، وبالتالي امتلاك المصارف لمعلومات عالية الدقة.

3- وبموجب قانون 94 لعام 2004 ، تحولت الرقابة المتحكمة الى الوقائية، لغرض الابتعاد عن الاجراءات البيروقراطية مما خفض من تكاليف عمليات المراقبة، وبما يرفع من الاداء.

4- عدل قانون الشركات العراقي لعام 1997 المعدل بعد 2004، الذي يمثل الحوكمة والاشراف للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للارتقاء الى المبادئ والمعايير الدولية، وليعزز من كفاءة وسلامة المصارف، وزيادة دور المصارف العراقية في سوق الاوراق المالية (تقارير سنوية اسوق العراق للاوراق المالية).

5- اعادة تأهيل سوق الاوراق المالية تكنولوجيا وتشريعيا، وذلك بموجب القانون رقم (74) لعام 2004، يسمح بارتفاع الكفاءة للمصارف من خلال تامين وسائل اتصال دولية، لغرض التواصل مع المساهمين والمستثمرين الاجانب (تقرير سوق العراق للأوراق المالية، 2018 :8)

6- استخدم البنك المركزي نموذج CAMELS كتصنيفات متقدم في تقييم الأداء للمصارف، لضمان سلامة النظام المصرفي، والسيطرة على المصارف، وقياس حجم المخاطرة التي قد تمر بها المصارف العراقية.(Abbas & Obayes ,2019:25) .

7- وتشجيعا للمصارف الاسلامية، شرع قانون المصارف الاسلامية رقم (43) لعام 2015(قانون المصارف الاسلامية،2015 :2)

8- حصل البنك المركزي العراقي على استقلاليته ورقابته على المصارف، وبما يحقق التنافس في السوق المالي، ويكون في خدمة العمليات الاصلاحية في ادارة الاموال المصرفية (مجلة المصرف المركزي العراقي، 2018 :170)

9-ارتفع عدد المصارف الحكومية الى (6) مصارف، والإسلامية المحلية (11)، والإسلامية الحكومية (1). والإسلامية المحلية (شركات التحويل سابقا) (18) و والتجارية المحلية(24) ولتجارية الأجنبية (8)، ويقدر عدد فروعها(383) والمصارف الاجنبية(6)، (الدليمي،2013 :188).

10-إدراج عدد كبير من المصارف في سوق العراق للأوراق المالية، فقدرت المصارف المدرجة (25) تقليدي و(8) اسلامية، مع دخول المستثمرين الاجانب الى السوق كمساهمين ومستثمرين.(عارف وجمال،2014 :11)

11- قدرت الموجودات المالية للمصارف لعام 2015 (22461231) مليون دينار، وارتفعت في عام (2016) الى (23758714) مليون دينار، واصبحت وفي عام 2017 (24432781) مليون دينار، وهذا يؤشر الى ارتفاع المنافسة، وارتفاع السلامة المالية للمصارف عموما.(تقارير متفرقة للمصارف العراقية)

12-رؤوس الاموال ارتفعت من (10.1) ترليون دينار عام (2015) الى (11.7) تريلون دينار عام 2016، وكان في عام(2017) بحدود (22.2) ترليون دينار. (تقرير السلامة المالية للاعوام 2016-2017)

13- لتجسيد تكامل العلاقة بين النظام المصرفي وقطاع سوق رأس المال، سعى المصرف إلى تطوير التنسيق مع وكالة الأوراق النقدية ووزارة المالية لتطوير أسواق رأس المال، ووصول المستثمرين إلى مجموعة متنوعة من الأصول المالية التي تختلف بناءً على مستوى المخاطر وتواريخ الاستحقاق. وهذا التكامل لا يتحقق الا اذا قطعت المصارف شوطا في سلامتها وادئها الكفوء، فتطور سوق الأوراق المالية هو الخطوة الأولى في إصلاح قطاعات التمويل المحلية بعد المصارف. (تقرير الاستقرار المالي، 2019: 15)

14-عاودت المصارف المؤسسة في التسعينات الى رفع كفاءتها، وزيادة راس مالها، اسوة بالمصارف الحديثة، مستفيدة من الاصلاحات المصرفية، وهي كما يمثلها الجدول(**1**)، والتي تمثل حجم العينة المختارة:-

جدول (1) حجم رؤوس اموال المصارف المختارة

ت	اسم المصرف	راس المال المصرف (مليار دينار)	سنة التأسيس	عدد الفروع
1.	الاتحاد العراقي	252	2004	2
2.	الاقتصاد	250	1999	19
3.	الاستثمار العراقي	250	1993	18
4.	الاهلي العراقي	250	1995	5
5.	التجاري العراقي	275	2004	10
6.	الخليج التجاري	300	2000	32
7.	الشمال	300	2006	-
8.	المتحد	250	2009	26
9.	الموصل للاستثمار	252.5	2001	13
10.	الائتمان	250	1998	7
11.	مصرف بابل	250	1999	10
12.	مصرف بغداد	250	1992	31

13.	دار السلام	250	1998	15
14.	سومر	40	1999	9
15.	الشرق الاوسط	55	2005	15

المصدر: المصرف المركزي العراقي https://cbi.iq/page/113

ثانيا- الحوكمة والرقابة المصارف بعد عام 2004

عرفت الحوكمة بأنها العدالة في توزيع الملكية، والتوازن في هيكل رأس المال، ومجلس الإدارة كفوء، واستغلال المدخلات والمخرجات، وبما يحقق افضل المخرجات، من اجل الحماية من الافلاس، والازمات المالية التي تحصل بين الفينة والاخرى، والتي تعكس بأثارها على السوق المالي (Khan,2011:2)

نظرًا لأهمية الاداء والسلامة المالية للمصارف في الاقتصاد العراقي، ودرجة حساسية السلامة المالية للصعوبات المحتملة الناشئة عن الحوكمة المصرفية، والرقابة غير الفعالة، والحاجة إلى حماية والحفاظ على السلامة، اعتمد البنك المركزي مقررات ونسب لجنة بازل وما تضمنته من معايير مالية وادارية اخرى، حيث تقوم بالزام المصارف بمعايير محددة من للحفاظ على امكانية المصرف، لهذا ركزت للجنة بازل في هدفها على حماية كفاية راس المال للمصرف، لكي تتمكن من مجابهة الائتمان ان وجدت، وتتحوط في بيئة مالية قد تكون خطرة، وتحصل على توافق بين راس المال والموجودات، أي تعديل قيم الموجودات لتعكس مستويات الخطر. (ابريهي، 2018 :18)، واهم ما تضمنه قانون المصارف العراقية، والتعليمات النافذة التي تهتم بالسلامة المصرفية، والتي احكمت عمله بنسب مقيدة ومحددة فان الرقابة المصرفية تقوم بمراقبة ما يلي:- (الاسدي والزبيدي،2016: 104)

1) يحدد رأس مال المصرف المحلي بالدينار. يجب على المصرف في جميع الأوقات أن يحتفظ بحد أدنى لرأس المال المدفوع لا يقل عن 250 مليار دينار.
2) احتفاظ بنسبة كفاية راس المال 12% (الموجودات المرجحة للمخاطر[2])
3) احتفاظ بنسبة سيولة 30% من الموجودات لمقابلة الودائع المسحوبة.
4) احتياطي نقدي 15% (اجمالي الودائع) و5% يحتفظ بها المصرف.
5) لمواجهة الديون المتأخرة التسديد يكون المخصص 2% ولا تزيد على 5%
6) يجب ان لا تزيد نسبة 40% لنسبة الموجودات الثابتة / راس المال.
7) نسبة الائتمان 10 % كنسبة من راس المال .
8) نسبة الائتمان الذي يمكن للمصرف منحه لشركاته واقاربه من الدرجة الاولى والبالغة 15 % من رأس المال السليم (قانون رقم (56) لعام 2004).
9) لا يمكن للمصرف أن يسجل أو يعلن في حساب أو يدفع للمساهمين أي جزء من الأرباح، أو إجراء أي تحويل للأرباح، إذا أدى هذا التحويل أو الدفع إلى تخفيض رأس ماله أو احتياطياته إلى ما دون المستويات الدنيا المطلوبة بموجب هذا القانون أو كما هو مطلوب بموجب لائحة أو أمر من المصرف المركزي العراقي.
10) لا يمكن للمصرف توزيع أرباح على المساهمين قبل إطفاء المصاريف المتعلقة بتأسيس المصرف وتنظيمه.(المادة 13، قانون المصارف 2004)

المبحث الثاني: مؤشرات وتقييم السلامة المالية للمصارف العراقية

المحور الاول: مؤشرات السلامة المالية للمصارف العراقية

حرص البنك المركزي العراقي على تأسيس ادارة لمؤشرات السلامة المالية وتقييم المخاطر، والتي تتولى تحديد نقاط الضعف التي تؤثر على النظام المالي، والتحكم في التحركات اللازمة لمواجهته لدعم الاستقرار المالي، فتولى دعم أنظمة الإنذار المبكر المناسبة مع التغيرات في البيئة

[2] هي الموجودات المتداولة – النقد https://www.unescwa.org/

الاقتصادية، ومواجهة الأزمات المختلفة، ووضع السياسات والتعليمات والخطط الطارئة لإدارة الأزمات والتغلب على الاضطرابات المالية، كما حرص المصرف المركزي العراقي على إنشاء أنظمة رقابة لضمان السلامة المالية، واستقرار النظام المالي وكفاءته من أجل مواكبة التغييرات والتحديثات، بحيث يكون النظام في مأمن من الأزمات ويعمل ويرصد وفق أفضل المعايير وخاصة التي تصدرها لجنة بازل.(الامام، 2010: 17)

ونظرًا لأهمية المؤشرات للسلامة المالية ركز المصرف المركزي العراقي على خطة تنفيذ أساسيات الحوكمة الرشيدة من خلال تحسين الهيكل والرقابة وللحد من المخاطر، وعمل المصرف المركزي العراقي على اعتماد استراتيجية كان من اهمها:-

1- المصرف كشركة مساهمة رائدة في مجال الحوكمة من خلال بناء وتنفيذ مبادئ حوكمة (تعليمات صادرة من البنك المركزي العراقي).
2- إصدار تعليمات شاملة للمراقبة والإشراف، وفقًا لتلك الصادرة عن معهد المملكة المتحدة لاستمرارية الأعمال، واتفاقية بازل 2 للمؤسسات المالية والمصرفية .(دليل الحوكمة المؤسسية للمصارف، المصرف المركزي العراقي، 2018: 12)
3- وضع نظام تصنيف جديد للمصارف المحلية، بما يتوافق مع نظام CAMELS، وتبني وتنفيذ متطلبات اتفاقية بازل على المصارف المحلية. واعتمد المصرف المركزي العراقي على المعايير الدولية لتحقيق السلامة المصرفية وهي:- (Central Bank of Iraq, Department of Monetary & Financial Stability,2018 :31) (ابراهيم، 2019: 10-16)

1- كفاية راس المال : من أهم المؤشرات التي تستخدم لتحديد ملاءة المصرف، وقدرته على تحمل الخسائر المحتملة أو الإعسار المالي[3]، فكلما زاد رأس المال زادت احتمالية الإعسار المالي، وبالتالي درجة من ارتفاع ملاءتها المالية، والعكس صحيح، لذلك أولى المصرف المركزي العراقي اهتمامًا خاصًا لتعزيز المركز المالي للمصارف من خلال زيادة رأس مالها، كخط دفاع أول لجعلها أكثر قدرة على تجاوز المخاطر المحتملة، وتم اعتماد معيار بازل 2 لقياس كفاية رأس المال، ومن خلال النسبة [4]راس المال المصرف/ الموجودات المرجحة بالمخاطرة.
2- السيولة : بدأ المصرف المركزي العراقي في تطبيق قانون السيولة النقدية، حتى يتمكن المصرف من ضمان تلبية احتياجاته من المطلوبات والسيولة، مما يمنع الوقوع في مشاكل الإعسار المالي على المدى القصير، ومن خلال نسبة موجودات المتداولة / اجمالي الموجودات.
3- جودة الأصول: تعتبر جودة الأصول حجر الزاوية لمستوى مصداقية نسب رأس المال، حيث أن معظم مخاطر الإفلاس المالي، غالباً ما تنجم عن الضعف في اصول او موجودات المصرف أو صعوبات التحويل السيولة الى نقد وقت الحاجة. ومن اجل ضمان المساهمين والمصرف فان النسبة المناسبة هي الموجودات الاجمالية/ حق الملكية للمساهمين.
4- الأرباح والربحية تقدم الربحية إشارات حول قدرة المصرف على تحمل المخاطر وتوسيع نشاطه. المؤشرات الرئيسية المستخدمة في تقييم ربحية المصرف، هي الربح بعد الضريبة/ اجمالي الموجودات.
5- كفاءة الادارة هو عنصر أساسي للحكم على نجاح المصرف في كفاءة أهدافه المالية. وتقيم هذه الكفاءة من خلال التزامها بالحوكمة والرقابة المصرفية، وتعكس سلوك المديرين والتزامهم بالأنظمة والتشريعات الرقابية ومتابعتها من قبل البنك المركزي العراقي، لهذا تستخدم نسبة المصاريف الادارية / الدخل بعد الضريبة.
6- مخاطر السوق: تظهر الحساسية لمؤشر مخاطر السوق، قدرة المصرف على إدراك مخاطر السوق قدر الإمكان، ومراقبتها وإدارتها، وتسليط الضوء على المشاكل، بهدف إعطاء إشارة للإدارة لاتخاذ الإجراءات اللازمة، ومن خلال نسبة الاستثمارات /الموجودات.

وبعد اجراء التحليل لجميع النسب لتصنيف كاملز يكون تقييم المصرف وفق المعايير المحددة في تصنيفات الجدول (2) و(3)، (الخاقاني وهونه،2018:37-45)، والتي تعبر عن مؤشرات كمعايير لنتائج كاملز، ونسب الحيطة الجزئية والحيطة الكلية، ومن مميزات هذا التنصيف انه:-

- تعتمد الرقابة على التصنيف اعتماد كلي، لانه يجمع بين (6) مؤشرات، ويمثل تقريرا ماليا للمصرف، للوقوف على سلامنه المالية.
- يعد وسيلة كمية في اتخاذ القرار المالية للمدراء، ويمكنهم من التحوطات من الازمات، كما انه وسيلة للتنبؤ بالسيولة والارباح ومخاطرها.

[3] هو زيادة ديون المدين جميعها الحالة والمؤجلة على قيمة أمواله(wikipedia.org/wiki)

[4] توجد عدة نسب تستخدم لمعايير كاملز، وبحدود 39 مؤشر، (الامام، 2010: 14)واخترنا في دراستنا النسب التي تتوفر وتتناسب فيها بيانات المصارف محل البحث.

- يدفع بالمصارف الى اعلان بياناتهم المالية وبشفافيه عالية، وحسب المعايير الدولية.
- يتناول مؤشر حساسية السوق، وهذا يعني اهتمامه للبيانات المالية مثل عدد الاسهم وتداولاته، واستثمار المصرف في السوق، وذلك لان سوق الاوراق يتأثر بحالة الازمات ومخاطر المصرف التي تنعكس السوق.

المحور الثاني: تصنيف المصارف العراقية وفقا لمكونات كاملزاستخدم البنك المركزي العراقي هذا النظام والتصنيفات المحددة له، لتقييم المصارف العراقية كل مدة، وهو وسيلة كمية للمراقبة لعمل المصارف العراقية، وكذلك للتحقق من متابعة المصارف العراقية والتزامها بالحوكمة المصرفية، والتقيد بالنسب والاوامر والتعليمات الصادرة من البنك المركزي. والجدول (2) يوضح تصنيف مكونات كاملز للمصارف العراقية، والجدول(3) يوضح التقييم النهائي للمصارف، حسب درجات وتقييم كاملز.

جدول (2) تصنيف مكونات كاملز

مكونات كاملز	درجة التصنيف				
	1	2	3	4	5
كفاية راس المال	15 %≤	12-14.99%	8-11.9%	7-7.99%	6.99%≥
جودة الموجودات	76 % ≤	75-50%	49-35%	21-34%	20%≥
كفاءة الادارة	25%≥	26-30%	31-38%	45-39%	46%≤
الربحية	1% ≤	0.9-0.8%	0.7-0.35%	0.34-0.24%	0.24%≥
السيولة	55% ≥	62-56%	63-68%	69-80%	81%≤
حساسية السوق	25%≥	30-26%	31-37%	42-38%	43%≤

المصدر: رحيم، عباس (2014) اهمية نظام كاملز في تقييم اداء المصارف العراقية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد(39) ص 37

جدول (3) درجات التقييم

الدرجات	التصنيف	الوسط الحسابي للتقييم
الاولى	1 -4.1	ممتاز
الثانية	5.1 -4.2	جيد جدا
الثالثة	5.2 -4.3	جيد
الرابعة	5.3 -4.4	حدي
الخامسة	5.4 -5	متوسط

المصدر: رحيم، عباس (2014) اهمية نظام كاملز في تقييم اداء المصارف العراقية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد(39) ص 37

والجدول (4) يبين تقييم الأداء والسلامة المالية للمصارف العراقية وفقا لدرجات وتقييم كاملز، حيث يتبين أن المصارف العراقية كان لها تقييم كفؤ وأنها ذات أمكانيات معيارية دولية تمكنت من خلال مقوماتها(الحوكمة والأصلاح المالي) والتعديلات في القوانين والاوامر من الاستفادة منها والاعتماد على المعايير الدولية، وعملت على سد الفقرات المالية التي تضمنها تصنيف كاملز، وكما
في الجدول(4) التي تعني مضامينه أن اداء المصارف في المتوسط 2005-2019 في المجمل جيد.

جدول (4) تصنيف المصارف العراقية وفق نموذج كاملز للمتوسط 2005-2019*

*نتائج درجة التقييم وتقييم من عمل الباحثة بالاعتماد بيانات الحسابات الختامية للمصارف العراقية للمدة 2005-2019

يشير الجدول (4) إلى المتوسط السنوي لمعدلات للمؤشرات الستة، والتقييم الذي حققه كل مؤشر من مؤشرات التصنيف الفرعي، خلال فترة الدراسة من 2005 إلى 2019. ويتضح ذلك من خلال المؤشر الأول المتمثل بنسبة كفاية رأس المال الذي بلغ متوسطة لمصرف الاتحاد 2836٪ كحد أعلى، وحوالي 48٪ كحد أدنى في عام خلال 2005-2019. وهذه النسب تتجاوز المعدلات المعيارية التي حددتها لجنة بازل والمصرف المركزي العراقي وهي 8٪ و 12٪ على التوالي. لذلك أصبحت درجة التصنيف الأولى، حيث أصبحت أكبر من 15٪ كمعيار محدد، وفقًا لنموذج CAMELS ، وهذا يعكس قوة موقف القطاع المصرفي العراقي الخاص من حيث كفاية رأس المال، ويؤكد صحة قدرة

ت	المصرف	راس المال	الموجودات	الادارة	الربحية	السيولة	حساسية السوق	درجة التقييم	التقييم
1	الاتحاد	1	1	5	1	5	2	2.5	جيد
2	الاقتصاد	1	1	1	1	4	1	1.5	جيد جدا
3	الاستثمار	1	1	5	1	5	1	2.3	جيد جدا
4	الاهلي	1	1	5	1	5	4	2.8	جيد
5	التجاري	1	1	5	1	5	5	3	جيد
6	الخليج	1	1	5	1	5	5	3	جيد
7	الشمال	1	1	5	1	5	1	2.3	جيد جدا
8	المتحد	1	1	5	1	5	1	2.3	جيد جدا
9	الموصل	1	1	5	1	5	1	2.3	جيد جدا
10	الائتمان	1	1	5	1	5	5	3	جيد
11	بابل	1	1	5	1	5	1	2.3	جيد جدا
12	بغداد	1	1	5	1	5	5	3	جيد
13	دار السلام	1	1	5	5	5	3	3.3	جيد
14	سومر	1	1	5	1	5	1	2.3	جيد جدا
15	الشرق الاوسط	1	1	5	1	5	5	3	جيد
	متوسط	1	1	5	1.3	4.9	2.7	2.6	جيد

مصارف عينة الدراسة على تلبية متطلبات كفاية رأس المال التي وضعتها لجنة بازل للأعمال المصرفية الإشراف.

أما بالنسبة لجودة الأصول، فيظهر الجدول زيادة في المعدل السنوي طوال فترة الدراسة، حيث وصل إلى درجة المتوسط 117.5 ٪، كحد أدنى لمصرف سومر، وكحد اعلى لمصرف الشرق المتوسط، حيث وصل في المتوسط الى 508.8 ٪ خلال 2005-2019. وهذا هو مؤشر ايجابي، ويوضح أن نسبة الأصول الثابتة والمتداولة تتزايد لإجمالي الأصول، وهي تتغلب على حقوق المساهمين، وهذا يزيد من ثقة المساهم بالمصرف، مما يجعل المصارف لا تواجه صعوبات في تحويلها إلى نقد في المواقف الحرجة، بالإضافة إلى عدم احتمال حدوث خسائر رأسمالية نتيجة انخفاض قيمتها السوقية. لذلك حصلت المصارف على التصنيف الاول خلال فترة الدراسة، حيث حصلت على 1، وهذا لا يتعارض مع الأصول المملوكة للمصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وهي أصول عالية الجودة.

أما بالنسبة للكفاءة الإدارية، حسب النسبة المستخدمة في القياس، وجد أن معدل الكفاءة الإدارية يتأرجح بين مرتفع لمصرف واحد وهو الاعلى لمصرف الاقتصاد، والذي حصل على درجة 1 لحصوله على نسبة تتجاوز تصنيف كاملز (1256%)، ودرجة اقل وهي الدرجة 5 لجميع المصارف خلال سنوات الدراسة، مما يشير إلى أن الجهاز الإداري يمتلك عناصر القوة وعناصر الضعف ويحتاج إلى مراقبة ومتابعة مستمرة.

وفيما يتعلق بمعدل الربحية، وجد أن معدل المصارف حصلت على درجة التصنيف 1، باستثناء مصرف دار السلام الذي حصل على درجة 5، لكن هذا المعدل ناتج من النسب التي حققتها المصارف، فمثلا بلغت اعلى نسبة لمصرف الاستثمار الذي حقق 13.08 في المعدل، في حين كلن مصرف دار السلام بنسبة (6.55-)، بسبب ان بعض السنوات كانت ارباحها بالسالب وبذلك حققت درجة 5. تشير هذه النتائج

للمصارف إلى وجود تخطيط جيد، وسيطرة قوية على الدخل، وتحسين الاستثمارات واستثمار الأموال، وتمكين المصارف لتلبية متطلباتها، وتوفير خسائر القروض، والسماح بالنمو الداخلي لرأس المال، اما مصرف دار السلام الذي حقق الدرجة 5، فهذا يعكس وجود نقاط الضعف في ربحية المصرف والحاجة إلى المراقبة والمتابعة المستمرة.

بالنسبة إلى نسبة السيولة، وفقا للنسبة المستخدمة لقياس السيولة، فمن الواضح أن هناك اتجاها لتجنب زيادة في معدلاتها، ولكن هذا المعدل يتراجع، حيث سجل مصرف الاقتصاد درجة 4 وهي أفضل نسبة حققها مقارنة بالمصارف الاخرى التي حققت درجة 5 وعلى الرغم من هذا الانخفاض، الا ان النسبة عالية. وهذا يعطي مؤشرا على أن القطاع المصرفي الخاص لديه نسبة عالية من السيولة التي تمنحها درعا ضد الأزمات الناتجة عن عمليات سحب مفاجئة قد تواجهها، وتجعل المصارف دون حاجة إلى المصرف المركزي لطلب السيولة، كما أنه تمكن المصارف من تقديم قروض للآخرين وتضمن قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه المودعين. وهكذا فإن خطر هذا النوع في حدوده. أخيرا سجلت معدلات الحساسية لمخاطر السوق تذبذب واضح مقارنة بالدرجات الاخرى للمصارف خلال السنوات 2005-2019، تتراوح بين الدرجة 1 والدرجة 5 كمؤشر على الزيادة في نسبة الاستثمارات في الأوراق المالية إلى الأصول، بدأ هذا المعدل في الانخفاض للمصارف التي حصلت على الدرجة 5 وهم كل من (المصرف التجاري والخليج والائتمان وبغداد والشرق الاوسط) وحصل الدرجة 4 مصرف الاهلي فقط، فيما حصل على درجة 3 مصرف دار السلام، وحصل على درجة 2 مصرف المتحد، واخيرا حصلت المصارف الاقتصاد والاستثمار والشمال وبابل وسومر على درجة 1 في التقييم. ومثلت العناصر الستة درجات التقييم للمصارف العراقية المتباينة كما يبينها الشكل (1):-

شكل (1) درجات التقييم للمصارف العراقية حسب كاملز

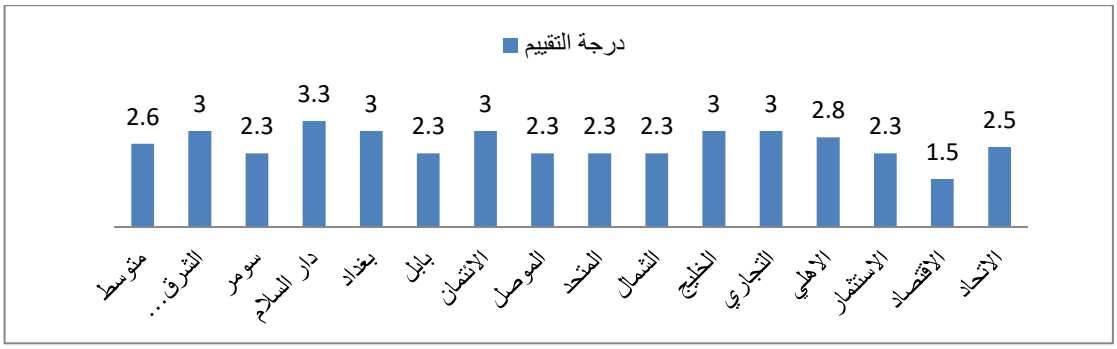

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على الجدول (4)

ويوضح البنك المركزي العراقي ان المصارف العراقية حققت النسب في الشكل للأسباب:-

1) ارتفعت نسبة كفاية رأس المال في الجهاز المصرفي وهو معدل مرتفع للغاية يعكس قدرة وكفاءة الجهاز المصرفي على مواجهة المخاطر والمشكلات غير المتوقعة، التي قد تتعرض لها، وحافظت المصارف على هذا المستوى العالي من الملاءة المالية، نتيجة لمكونات رأس المال ومعظمها من رأس المال، كما ويرجع ذلك إلى انخفاض الأصول المرجحة بالمخاطر داخل وخارج الميزانية، وتعكس هذه النسبة المحسوبة مدى كفاية وقدرة مالية جيدة للمصارف لمساعدتها على مواجهة المخاطر المحتملة، اذ ان هذه النسب أكبر من النسب القياسية التي حددها المصرف المركزي العراقي وهي (12٪).

هذا التحسن في اداء المصارف الخاصة ادى الى وجود فجوة بين نسبة كفاية رأس المال لدى المصارف الحكومية والمصارف الخاصة لصالح الأخيرة، ويعكس هذا الاختلاف أن إجمالي رؤوس أموال المصارف الخاصة مرتفع مقارنة بالمصارف الحكومية، ويعود ذلك إلى:-

العامل الأول: عدد المصارف الخاصة أكثر من المصارف الحكومية حتى عام 2018.

العامل الثاني: زيادة رأس مال المصرف الخاص استجابة لتعليمات المصرف المركزي بزيادة رأس المال بمبلغ (250) مليار دينار كحد أدنى.

العامل الثالث: وهو الأهم هي الزيادة في حجم الأصول المرجحة بالمخاطر للمصارف الحكومية، حيث تبلغ نسبة مساهمات المصارف الحكومية في كل من الأصول والائتمان النقدي والائتمان المرهون والاستثمارات (77.1٪) ، (80.9٪) ، (68.9٪) و (92.1٪) لكل منها على التوالي، أي المصارف الحكومية رغم قلة عددها، إلا أن نشاطها المصرفي أكبر بكثير من جميع المصارف الخاصة، وذلك لكونها تأسست منذ فترة طويلة، فضلا عن انتشار شبكة فروعها في جميع أنحاء العراق. (تقرير الاستقرار المالي، 2019: 5)

2) يتمتع النظام المصرفي بمستويات عالية من السيولة تتجاوز تلك التي حددها المصرف المركزي العراقي، حيث يتمتع المصرف بمستوى مناسب من السيولة يبقي التحدي الكبير لإدارة المصرف، لأنه يواجه مقايضة بين الربحية والسيولة في حال انخفاض مستويات السيولة، يتعرض المصرف لمخاطر مالية كبيرة قد تؤدي إلى إخفاقه (الإفلاس)، ومن ناحية أخرى يمكن قياس مؤشرات السيولة وفق الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، من خلال حساب نسب هذه المؤشرات، نجد أن النظام المصرفي لديه نسبة سيولة عالية تمنحه درعًا ضد الأزمات الناتجة من عمليات السحب التي قد تتعرض لها. ومن هنا فإن درجة المخاطرة هي أقل درجة ممكنة، ويمكنه تجنبها من خلال الأصول السائلة المتاحة له، وإذا أثرت على هدف الربحية للمصارف، فإن المصارف لديها القدرة على التوسع في منح الائتمان المصرفي، بحسب الأصول السائلة / إجمالي الأصول، توضح هذه النسبة مدى احتفاظ المصرف بأصول السيولة الكاملة لتلبية عمليات سحب المودعين وقياسها بالنسبة إلى إجمالي أصول المصرف، وعموما انخفضت نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي أصول النظام المصرفي بشكل عام من عام 2018، ورغم انخفاضها إلا أنها نسبة عالية. وهذا يعكس اتجاه التحوط للنظام المصرفي في ظل ارتفاع درجة المخاطرة.

3- إنشاء وتطوير سوق الأوراق المالية، حيث كان للمصارف الحصة الاكبر، وهذا ساعد على تشجيع المصارف بعملية تحسين الاداء.

الاستنتاجات

1) هناك فرق في اداء المصارف ونشاطها قبل عام 2003 وبعده، فظهرت بعد عام 2003 مقومات السلامة المالية في العراق متمثلة بالإصلاحات المالية وحوكمة المصارف التي قيدت نظام المصارف بنسب معلومة اقرها البنك المركزي، استناداً إلى قانون البنك رقم 56 لسنة 2004، واخذت المصارف على عاتقها بالالتزام بها، لتحقيق السلامة المالية. وفعلا ووفق عينة الدراسة التي شملت (15) مصرف، (8) منها حصلت على تقدير جيد وهي (الاتحاد، الاهلي، التجاري، الخليج، الائتمان، بغداد، دار السلام، الشرق الاوسط) و(7) منها حصلت على تقدير جيد جدا وهي(الاقتصاد، الاستثمار، الشمال، الموصل، بابل، سومر، المتحد) وبالمتوسط كانت الدرجة جيد.

2) أسهم قانون رقم 74 لعام 2004، في ادخال اصلاحات تنظيمية مؤثرة في المصارف، وساعد على ارتفاع عدد المصارف بحيث بلغ عدد المصارف الحكومية بحدود (6) مصارف، والإسلامية المحلية (11)، والإسلامية الحكومية (1). والإسلامية المحلية (شركات التحويل سابقا) (18) و والتجارية المحلية (24) ولتجارية الأجنبية (8)، ويقدر عدد فروعها (383) والمصارف الاجنبية(6)

التوصيات

1) طالما ظهر كفاءة الادارة غير سليمة لأكثر المصارف، نوصي الاهتمام والمراجعة بمؤشر السلامة المالية ككفاءة الادارة لأنها من المؤشرات المهمة التي يرتكز عليها باقي المؤشرات، وان كانت ناجحة. وتكليف من هم الكفؤين لإدارة المصارف وأصحاب الخبرة.

2) وكذلك الاهتمام بمؤشر حساسية السوق لان الاستثمارات الخارجة عن المصرف تتعرض الى تقلبات مالية تؤثر بشكل غير مباشر على اداء المصرف.

المصادر

- ابراهيم، جنان اسماعيل(2019) مؤشرات السلامة المالية في العراق، دائرة البحث والتطوير، البنك المركزي العراقي.
- ابريهي، احمد(2018) المصارف والأئتمان والعمق المالي، البنك المركزي العراقي.
- ابو هونه، صلاح. نوري، الخاقاني(2018) استخدام نظام CAMEL في تحليل كفاية رأس المال والربحية والسيولة) لعينة من المصارف العراقية، مجلة الغري، العدد 2، مجلد 15.
- الامام، صلاح الدين محمد(2010) استخدام نظام كاملز في تحقيق السلامة المالية للمصارف، بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة، مجلة المنصور، العدد13.
- تقارير المصارف العراقية 2004-2019.
- تقارير سنوية متفرقة لسوق العراق للأوراق المالية.

- تقرير الاستقرار المالي، 2019.
- تقرير السلامة المالية لعامي 2017-2016.
- تقرير المصرف المركزي العراق، 2015.
- تقرير المصرف المركزي العراق، 2016.
- دليل الحوكمة المؤسسية للمصارف، المصرف المركزي العراقي، 2018.
- الدليمي، فؤاد حميد (2013) واقع الصيرفة الاسلامية في العراق، مجلة البحوث والدراسات الشرعية، العدد السادس عشر.
- صالح، محمد مظهر(2015) التحليل الاقتصادي لأزمة الانموذج الريعي-الليبرالي في العراق.
- عارف، معن ثابت. جمال، رائد نزار(2014) السوق المالية في العراق وضروراته، مقدم الى المؤتمر العلمً الثالث لكلية لا دارة والاقتصاد-جامعة نوروز، المتغيرات الاقتصادية الدولية، وانعكاساتها على المطاع المالي العراقي.
- قانون المصارف 2004.
- قانون المصارف الاسلامية، 2015.
- مجلة المصرف المركزي العراقي، 2018.
- محمد، أمين الإمام صلاح الدين. الشمري، راشد صادق، (2011) تفعيل أنظمة الرقابة المصرفية وتطويرها وفق المعايير الدولية نظام CRAFTE نموذجا، مجلة الإدارة والاقتصاد، السنة 34، عدد 90.
- Abbas, Ali. Obayes, Alyaa(2019) Use of CAMELS Standard in the Assessment of Iraqi Commercial Banks, International Journal of Multicultural and Multireligious Understanding, Volume 6, Issue 3.